ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

أميركا تهرب إلى البلطيق وروسيا لديها ما يسحق الأطلسي فيه

محمد صادق الحسيني

واشنطن تتخبّط وتهرب من حفرة الى حفرة أعمق، في مواجهتها المحتدمة مع موسكو!

وطلب كلّ من فنلندا والسويد الانتماء لحلف الناتو ما هو في الواقع سوى مناورات أميركيّة بائسة سببها الهروب من الواقع المخزي لها في أوكرانيا ومستقبل الأطلسي القاتم هناك.

فالسويد وفنلندا يعتبران عملياً جزءاً من الناتو أصلاً سواء بنوع التسليح أو عبر قنوات التعاون المستمرة والمفتوحة بينهما وبين الناتو منذ سنوات، وهو الذي لديه مقرّان مهمان في كل من ستوكهولم وهلسنكي.

ثم أن الروس كانوا قد أعدّوا سلفاً لمثل هذا الاحتمال حتى قبل العملية الخاصة الجارية حالياً في أوكرانيا، عندما زرعوا مقاطعة كالينينغراد الروسية القريبة من البلطيق بمنظومة صواريخ اسكندر القادرة على ضرب أهداف خصمها على مدى ٥٠٠ كلم، ما يجعل البلدين وقواعد الناتو هناك هدفاً قابلاً للتدمير دون الدخول في عملية مباشرة .

ومع ذلك، فإنّ الروس لن يتقبّلوا مثل هذه الخطوة بسهولة، بل سيعتبرونها خطوة استفزازية إضافية في المواجهة الجارية بينهم وبين الأطلسي، باعتبارها خطوة تخلّ بقواعد التعامل المتفق عليها بين الغرب والشرق منذ عقود، تقوم واشنطن وحلفاؤها الأوروبيون الآن بالخروج عليها كما يلي:

أولا: فنلندا كانت حتى العام ١٩١٧ جزءاً من الإمبراطورية الروسية ولم تنفك عنها الا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانتصار الثورة البلشفية بقيادة لينين ما فتح بالمجال لإعلان فنلندا دولة مستقلة. وهو الأمر الذي ترتب عليه نوع من التوافق الثنائي بين البلدين تكرّس رسمياً في معاهدة باريس الدولية في العام ١٩٤٧ تعهدت فيها فنلندا بعدم الانضمام لأي تجمع او دولة معادية للاتحاد السوفياتي .

وهي الدولة التي لديها حدود بحرية وبرية طولها أكثر من ١٣٠٠ كم شمالاً وشمال غرب وهو أمر خطير أن تتحوّل فجأة الى معسكر للناتو في حضن روسيا تماماً.

ثانياً: للسويد تاريخ من الحروب مع روسيا عندما كانت مملكة قوية كانت آخرها قبل نحو ٢٠٠ عام، خسرتها المملكة السويدية لصالح روسيا، ما أفرز يومها عقد الصلح بينهما على أن تعلن اوسلو حيادها التام، وهو ما ظلت ملتزمة به منذ ذلك الحين بشكل رسمي.

فما عدا مما بدا حتى تقرّر اليوم الانقلاب على ذلك الاتفاق!؟

اذن هي واشنطن التي تبحث عن مسار تصعيدي إعلامي ظناً منها أنها تستطيع استنزاف موسكو في البلطيق بعد أن خسرت الرهان في البحر الأسود، لعلها في ذلك تضعف جبهة المواجهة بين تحالف الشرق الاقتصادي الكبير بقيادة الصين وبين الغرب الأميركي المتصدّع والذي بدأ يئنّ من تداعيات العملية الروسية الاقتصادية في أوكرانيا، كما تفيد كلّ التقارير، بما فيها ما ورد على لسان الناطق باسم البيت الأبيض أخيراً عندما ألحّ على الكونغرس لعمل أي شيء لإنقاذ مشروع لصندوق الدعم القومي لأوكرانيا والذي لا يملك أكثر من ٢٠٠ مليون دولار من أصل الـ ٤٠ مليار التي وعد بها بايدن خادمه زيلينيسكي.

لكن موسكو رغم كل ما يُشاع عن خطورة الوضع المستجدّ بخصوص هذه الخطوة، قادرة على سحق كلّ الوجود الأطلسي في البلطيق سواء عبر بيلاروسيا المتحالفة معها او عبر التقدم التسليحي الهائل الذي تملكه هناك نذكر على سبيل المثال منها فقط كاسحات الثلوج النووية القادرة على فتح الطريق لأسطول الشمال الروسي باتجاه المحيطين الهادئ والأطلسي.

اي انّ موسكو تستطيع أن تردّ الصاع صاعين وربما تفاجئهم من حيث لا يحتسبون بأسلحة لم تعلن عنها بعد.

فالكرملين كما تقول المصادر المتابعة لديه العديد من الأوراق للردّ على المخطط الغربي لمحاصرة روسيا بخطوات حازمة قد تصدم الغرب من جديد..

وطبقاً للمعلومات الواردة من موسكو فإنّ مجلس الأمن الروسي برئاسة بوتين يبحث العواقب السلبيّة لانضمام فنلندا والسويد إلى الناتو على الأمن القومي بإقرار توصيات بوضع «بولندا في المرتبة التالية في مجال نزع النازية بعد أوكرانيا»، ما سيجعل الغرب يتلقى ضربة أقسى هذه المرة من أوكرانيا.

وهنا ربما يمكننا إدراك ما أخذ يردّده الروس كثيراً في الآونة الأخيرة حول خطر نشوب حرب عالمية أو نووية كارثية.

فهل تردّ موسكو في بولندا رداً أقسى من أوكرانيا وتسكت مدافع الغرب مرة والى الأبدّ ام أننا مقبلون على اندلاع حرب عالميّة ثالثة فعلاً!؟

اليد العليا حتى الآن في المواجهة الروسية الأطلسية هي للروس، وهذا هو ما يدفع بايدن للتخبّط أكثر فأكثر، لكن ذلك لن يطول كثيراً بسبب الضعف البنيوي لكلّ الآلة العسكرية الأميركية والأطلسية بالمقارنة مع الروسية المتقدمة عليها كثيراً جداً.

العالم يتحوّل نحو مزيد من انحسار القوة الأميركية وتصدّعها، لصالح غلبة تحالف شرقي صاعد. بعدنا طيّبين قولوا اللّه.

العراق.. حكومة مستقيلة ومنذ ستة شهور وتُقرّر وقضاء يراقب وينتظر

د. جواد الهنداوي

" لو " كانَ للدولة لساناً لنطقت ، و أعربتْ عن خيبتها ، ونعتْ هيبتها ، و أدانتْ حجم الاستخفاف في مقوماتها (شعبها ، سيادتها و مكانتها) ، بسبب حكومة تعمل بكامل الصلاحيات وهي مستقيلة ، وقضاء، و مدعّي عام يراقب ، ولا يحرّك ساكناً ،بيدَ من مهامه ، حماية المصلحة العامة ، وتحريك دعوى قضائية ضّدَ ماهو مخالف للدستور وللقانون .

المادة ٦٤ الفقرة ثانياً من الدستور تنّصُ صراحةً" عند حّل مجلس النواب ، يُعدُ مجلس الوزراء مستقيلاً ، و يواصل تصريف الامور اليوميّة " .

النّص واضح وصريح " حكومة مستقيلة ومهامها تصريف او تمشيّة الاعمال اليوميّة " ، و قرار المحكمة الاتحادية الصادر بتاريخ ١٥/٥/٢٠٢٢ ، ليس الاّ توضيح ما هو واضح ، وتعريف ما معنى " الاعمال اليوميّة " . و لا أظّنُ احداً درسَ القانون او مارس القضاء او عملَ في ادارات و مؤسسات الدولة يجهل معنى " تصريف اعمال يوميّة من قبل حكومة مستقيلة ".

حكومة مستقيلة يعني مُجرّدة من صلاحية اتخاذ القرار السياسي او الاقتصادي او الاداري ، وما عليها سوى اتخاذ اجراءات ضرورية و مناسبة من اجل تنفيذ القرارات التي اتخذتها قبل تاريخ الاستقالة !

أذاً ، قرار المحكمة رقم ١٢١ في ١٥/٥/٢٠٢٢ ، صحيح ومتطابق جداً مع نص المادة ٦٤ ثانياً من الدستور ، ولا يمكن النقاش في سندهِ و تأسيسه .

ولكن ماهو قابل للنقاش و للتساؤل هو لماذا تأخّر القضاء ،ممثلا بالمدعي العام ،عن المبادرة بالطلب الى المحكمة الاتحادية بالتدخل لايقاف استمرار الحكومة في التصرف بصلاحيات مطلقة ، إمّا تدخل المحكمة تفسيراً للمادة ٦٤ ثانياً من الدستور ، و أمّا يتداول المعنيون بالقضاء مع السيد رئيس مجلس الوزراء ،وبدون اجراءات قضائية ، لأعلامه و الطلب اليه بعدم التمادي باتخاذ قرارات و التقيّد بتصريف الاعمال والاجراءات الموجبة واللازمة بموجب القرارات السابقة و المتخذة من قبل مجلس الوزراء قبل تاريخ اعتبار الحكومة مستقلة .

لا نظّنُ ان الحكومة على غير دراية بمحدودية صلاحيتها بعد حّل مجلس النواب ، ولا نستبعد حرصها على الاستمرار في ادارة السياسة العامة بما يضمن مواجهة التحديات و المتغيرات الدولية على الصعيد الاقتصادي و السياسي ، ولكن ، لا ينبغي ان يكون حرصها على حساب مسؤوليتها تجاه الدستور و القضاء ، وعلى حساب مكانة وهيبة الدولة !

لم تكُ الحكومة ولم يكُ القضاء على غير دراية بأعتراضات كُتل سياسيّة وتصريحات نوّاب على استمرار الحكومة بممارسة كامل صلاحياتها . كما أنَّ مطالبة النائب السيد محمد شياع السوداني ،بتاريخ ١٥/٤/٢٠٢٢ رئاسة الجمهورية بالتدخل ، لدى المحكمة الاتحادية لتفسر المادة ٦٤ ثانياً من الدستور ،من اجل تعريف حدود صلاحية حكومة تصريف الاعمال ، جاء موفقاً ولو بتأخّر طويل .

ما هو موقف الحكومة المستقيلة ، وكيف سيكون موقف الحكومة القادمة بخصوص قرارات تعيين و نقل و اخرى ذات بعد اقتصادي و دولي ، أتخذتْ ، وهي الآن بحكم المُلغاة بموجب قرار المحكمة الاتحادية المرقم ١٢١ في ١٥/٥/٢٠٢٢ .

هل سيُكلفْ القضاء ، مرّة اخرى ،بأيجاد مخرجاً ،لمعالجة الاثار التي ترتّبت على قرار المحكمة الاتحادية ؟

هل ستستمر الدولة في هذه الحلقة ؛ تجاوزات (لا يمكن تجاهلها) ، على الدستور ، و دعوة متأخرّة جداً،للقضاء للتدخل ، وقرار القضاء بالغاء الاثار المترتبة لقرارات الحكومة المستقيلة ،ثمَ العودة الى القضاء مرّة اخرى لايجاد حل ومخرج لمعالجة الاثار المترتبة !

يرى البعض قرار المحكمة الاتحادية تسيساً للقضاء ، ولكنه في الحقيقة هو تصحيحاً لمسار تنفيذي مخالف للدستور . و موضوع عمل واختصاص المحكمة الاتحادية ليس عقود الزواج او عقود البيع والشراء ، و انما المسار السياسي للدولة ، وممارسات كل من السلطات التشريعية و التنفيذية في الدولة الاتحادية .

الانظمة الدستورية المختلفة ،تتفق على مفهوم الحكومة المستقيلة ومفهوم تصريف الاعمال ، وما هو متعارف عليه هو محدوديّة صلاحياتها ، و انتهاء ثقة مجلس النواب بها .

هذا التراكم من الاخطاء و التجاوزات يقود تدريجياً الى اندثار وضياع مكانة وهيبة الدولة في الداخل وفي الخارج ، ويقود ايضاً الى عدم ثقة الرعيّة بدولتهم ، وهكذا تحتضر تدريجياً الدولة .

كشف حساب انتخابيّ مشفر

ناصر قنديل

– يسارع البعض إلى محاولة اختصار نتيجة الانتخابات النيابية بالقول، «خسر حزب اللّه وحلفاؤه الأغلبية النيابية»، متجاهلاً أولاً أن الحزب والحلفاء لم يقولوا يوماً إنهم يريدون انتخابات مبكرة او في موعدها لأن لديهم وصفة سحريّة لحل الأزمات تحتاج هذه الأغلبية، بل سواهم مَن قال ذلك وخرج من الحياة السياسية لسنتين وهو يقول ننتظر الانتخابات، وثانياً أن الحزب وحلفاءه الذين كانت معهم الأغلبية كانوا يرددون دائماً أن لا مجال للحكم وفقاً لمنطق أغلبية وأقلية في لبنان بسبب تركيبته الطائفية، وأن قدر اللبنانيين حكومات الشراكة الوطنية، وحتى عندما اضطروا لتشكيل حكومة ضرورة عبر الأغلبية لم يقدموا لها ما يجب من دعم لتنجح بل تعاملوا معها كمحطة انتظار تمنع الفراغ حتى تلوح فرصة العودة لحكومة شراكة في الأفق فقاموا بإطاحتها بأيديهم، وثالثاً أن الأغلبية التي لم يكن يجمع مكوناتها سوى تفاهمها حول المقاومة، بينما تقسمها التباينات في أغلب قضايا الحكم، هي أغلبية قائمة من هذه الزاوية، فعدد النواب الذين يطرحون الأولوية لنزع سلاح المقاومة هو أقل من ثلث أعضاء مجلس النواب، والنواب الباقين الذين ليسوا جزءاً من كتل المقاومة وحلفائها، يشاركون المقاومة باعتبار الأولوية للأزمة الاقتصادية والمالية، واعتبار الخلاف حول دور سلاح المقاومة موضوعاً للحوار لا للمواجهة، بمن في ذلك الكثير من نواب التغيير الذين دخلوا حديثاً إلى مجلس النواب.

– النتيجة الأولى للانتخابات هي فشل محاولة إنتاج أغلبية تضع نزع سلاح المقاومة كأولويّة، وتتمكن من تشكيل حكومة مواجهة مع المقاومة، فعدد النواب الذين ينتمون إلى هذا المعسكر هم ربع مجلس النواب فقط، إذا أضفنا نواب القوات اللبنانية والكتائب إلى بعض النواب المستقلين وبعض نواب المجتمع المدني، وهذا الفشل ترافق مع معادلات ولدت من سياق رفعه كأولوية للانتخابات، أبرزها حجم الالتفاف الشعبيّ الذي أظهرته البيئة المباشرة للمقاومة حولها، سواء في مهرجانات الدعم الحاشدة وغير المسبوقة عشية الانتخابات، أو في حجم التصويت الذي نالته لوائحها، أو من خلال إفراز نتيجة قوامها إغلاق التمثيل الشيعي لصالح مؤيدي خيار المقاومة، بما يشكّل خط دفاع ميثاقيّ غير قابل للخرق بوجه أية محاولة لاستخدام آلة الدولة ومؤسساتها بوجه المقاومة، حيث لا رئاسات ولا حكومات بلا شراكة هؤلاء النواب، بغياب وجود أي نواب من طائفتهم يمكن مشاركتهم.

– بحصيلة الانتخابات كما تقول النتائج، نالت لوائح دعاة أولويّة نزع السلاح ومرشحيها على لوائح مشتركة مع آخرين، بمن فيهم مرشحو القوات والكتائب ونواب سابقون مثل مصطفى علوش وحاليون مثل أشرف ريفي وميشال معوض وفؤاد مخزومي ونعمة فرام ولوائح المجتمع المدني ومرشحيه الذين يشتركون بهذا الشعار، ما مجموعه ٤٧٨٠٠٠ صوتاً، مقابل نيل اللوائح والمرشحين الواقفين في منتصف الطريق بدرجات مختلفة كالحزب التقدمي الاشتراكي وعدد من نواب التغيير الذين يدعون للحوار حول السلاح، ونواب مستقلين مثل النائبين أسامة سعد وعبد الرحمن البزري مجموعاً شبيهاً بـ ٤٧٥٠٠ صوت، بينما نالت لوائح ومرشحي القوى المؤيدة للمقاومة ٨٨٠٠٠٠ صوت، منهم ٥٥٠٠٠٠ صوت للثنائي المكوّن من تحالف حركة أمل وحزب اللّه وحدهما، بحيث يكون مجموع مؤيدي المقاومة ومؤيدي ربط مستقبل السلاح بالحوار الوطني ١٣٥٥٠٠٠ صوت، يعادلون ثلاث مرات عدد الذين يعتبرون حسم مستقبل السلاح أولويتهم.

– اذا اخذنا بالاعتبار عدد الأصوات، التي كان يفترض ان تنال القوى المؤيدة للمقاومة الأغلبية، لو أنها تخلّت عن الثقة المبالغ بها بالنفس، التي تسببت بارتكاب جملة من الأخطاء، أولها التهاون مع إجراء الانتخاب الاغترابي رغم انعدام تكافؤ الفرص بين اللوائح المتنافسة، خصوصاً في الدول التي تصنف المقاومة إرهاباً، وتمنع مؤيديها من تنظيم حملاتهم الانتخابية واستخدام وسائل الإعلام وتسمية مندوبين ودعوة المرشحين لجولات على الناخبين لديها، ومعلوم أن هذا العيب الدستوري عامل كافٍ للطعن بنتائج الانتخابات في الاغتراب من جهة، ورسالة كافية للناخبين لتفادي المساءلة والملاحقة أحياناً إن منحوا أصواتهم بعكس المناخ السائد في الدول التي يحصلون رزقهم فيها، وثاني هذه الأخطاء الناجمة عن المبالغة بالثقة ما شهده سوء إدارة اللوائح الانتخابية بين الحلفاء ما أدى الى خسارة مدوية في جزين، ويكفي النظر الى أن مجموع ما ناله مرشحو اللوائح المختلفة للحلفاء حازت ما كان يكفي للفوز بمقعدين على الأقل، لمعرفة نتائج الأسلوب العبثيّ الذي تسبب بخسائر سياسية كبيرة في خلافات لا نتيجة لها سوى تفكيك البيئة الشعبية الواحدة المستهدفة كفريق واحد من الخصوم الداخليين والخارجيين ذاتهم.

– كما أسقطت الانتخابات مقولة تأجيل كل شيء حتى الانتخابات، وأثبتت أن ذلك لم يكن الا هدراً للوقت، فليس بعد الانتخابات إلا ما كان قبلها، حتمية التعاون لبلورة حلول للأزمات التي يكتوي كل اللبنانيين بنارها، والتي لا حل لها ولا خلاص منها إلا عبر مؤسسات الدولة، برلماناً وحكومة ورئاسات، كذلك أسقطت فرضية قدرة فريق سياسي او طائفي على ادعاء القدرة على التصدّي لهذه المشكلات أو صياغة الأولويات أو تشكيل المؤسسات، كذلك أسقطت الصورة النمطية التي رافقت ظاهرة المجموعات الوليدة من ساحات ١٧ تشرين، فمثلما يوجد بين هؤلاء من يوضح خطابه الغربة عن الواقع والسعي لتلبية متطلبات مشغل خارجي، فإن بينهم وجوهاً جديدة واعدة تملك وجهات نظر ومواقف وطنيّة جديرة بالاحترام، ويمكن أن تمثل ظواهر لافتة في تركيبة المجلس النيابي الجديد، وبين قرابة الـ ٢٠ نائباً مستقلاً ونائباً منضوياً في قوى التغيير، ستتاح فرصة تبلور مجموعة من عشرة نواب على الأقل، يملكون شجاعة الإقدام على وضع الأولويات الإصلاحية على الطاولة، صادقين في مكافحة الفساد، وفي مواجهة المنظومة المصرفيّة، وفي تصحيح الوضع المالي، ويملكون رؤى ومقاربات جديدة تضيف نكهة علمية شبابية يفتقدها العمل السياسي، كما بين هؤلاء وجوه نسائيّة لم ترث موقعها ولا نالته في ظروف ملتبسة، يشوبها فساد العلاقات السياسية بالداخل والخارج، بل انتزعته بجدارة علميّة وعمليّة، ستشكل سقوفاً لسواها وتشجيعاً على تسريع السير بالكوتا النسائيّة، وبينهم شباب ومناضلون خرجوا من جروح الناس ولغتهم وبلاغتهم، سيشكلون وضوحاً وتحدياً للغة المجاملات والصفقات، ويضعون تخفيض سن الاقتراع على الطاولة.

– هناك خسارات في هذه الانتخابات تسبب بها من أطلق الرصاص على قدميه فخرج من المعركة، وخسارات أخرى برصاص طائش، وخسارات ثالثة برصاصات صديقة، لكن كما أن الانتخابات ليست نهاية السياسة لجهة كونها المحطة المفصلية التي توهم البعض أنها تحسم مصير القضايا التي لا يحسمها إلا التوافق، كذلك ليست الانتخابات نهاية السياسة لجهة كونها المحطة المفصلية التي تحدد مصير الأحزاب والشخصيات، بل هي محطة لأخذ العبر والدروس.

ماذا يعني أن تكرر «إسرائيل» تهديداتها ضد إيران وتكشف عن خططها العسكرية؟!

لم تترك ايران من خيار امام زعماء الكيان الإسرائيلي، في التعامل مع قوة ردعها، سوى اطلاق التهديدات، فلا يمر يوم الا ويخرج على العالم زعيم من زعماء هذا الكيان، وهو يهدد، بل يحدد ساعة تنفيذ هذه التهديدات، حتى بات «الإسرائيليين» انفسهم يسخرون من زعمائهم، بل هناك من بين هؤلاء الزعماء امثال رئيس الوزراء السابق ايهود اولمرت، اكد بصريح العبارة ان كيانه لن يقدم على شن هجوم ضد إيران، وان التهديدت بالهجوم هي من اجل اخافة أمريكا!!.

جديد هذه التهديدات هو ما كشفت عنه وسائل اعلام إسرائيلية مؤخرا، من ان سلاح الجو الإسرائيلي سيحاكي، بمشاركة سلاح الجو الأميركي، هجوما على منشآت وقواعد نووية في إيران، خلال المرحلة الختامية من مناورة «مركبات النار» (بين ٢٩ أيار و٢ حزيران)، على أن تتم المناورة على أهداف مفترضة في قبرص، تبعد عن فلسطين المحتلة مسافة مشابهة لتلك التي تبعدها المنشآت النووية الإيرانية، وان الطائرات الأميركية ستضطلع بمهمة تزويد المقاتلات الإسرائيلية بالوقود وهي في طريقها إلى الهجوم.

هذا الاعلان تزامن مع زيارة قائد المنطقة الوسطى الأميركية (سنتكوم) إيريك كوريلا، الى الكيان الإسرائيلي، وكذلك مع حفنة من التهديدات التي اطلقها وزير الحرب الإسرائيلي بني غانتس ضد ايران، قبل توجهه الى امريكا ، فيما ذكرت الصحافة الاسرائيلية ان :»المؤسّسة الأمنية منزعجة من تداعيات الجمود في المفاوضات النووية من ناحية، ومن ناحية أخرى استمرار تقدم إيران في البرنامج النووي من دون أي مضايقة من جانب امريكا والدول الغربية.. ان الجيش الإسرائيلي قلق للغاية من أن إسرائيل في الواقع تُركت وحدها تقريباً في هذا الأمر، ولا سيما في ضوء الاهتمام الدولي بالحرب في أوكرانيا".

المراسل العسكري الإسرائيلي ، أمير بوخبوط، إستنتج من كل تلك المقدمات أن «الجيش الإسرائيلي سيهاجم إيران.. بينما يتحدث الجميع، فإن غانتس يفعل في الغالب»!. ولكن في المقابل، كانت الكاتبة الصحافية، ليلاخ شوفال، اكثر تحفظا من بوخبوط، حيث كتبت في مقال لها في «يسرائيل هيوم»، أن «لدى الجيش الإسرائيلي حالياً عدة خطط لمهاجمة إيران، لكن مسؤولين يقدرون أن الجيش يحتاج إلى سنة واحدة على الأقل لاستكمال الاستعدادات للخطط الأساسية، ووقت أطول لاستكمال الاستعدادات للخطّة المُثلى الشاملة".

اللافت ان الجميع، بدءا من غانتس وانتهاء بشوفال، ربطوا بين تهديدات كيانهم وبين المفاوضات النووية، التي وصلت الى طريق مسدود، وفقا لمزعمهم ، وان البرنامج النووي الايراني بات يتطور وبسرعة دون معوقات، لذلك هم يهددون.

المتابع لمواقف زعماء الكيان الإسرائيلي من الاتفاق او المفاوضات النووية يرى تخبطا صارخا في هذه المواقف، فهم كانوا من الد اعداء الاتفاق النووي، وشجعوا الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب للخروج منه، واليوم يتباكون على الاتفاق النووي، بل ويصرخون بأعلى اصواتهم، ان ايران ترفض العودة الى الاتفاق، الامر الذي كشف ان الكيان الإسرائيلي يعاني من عجز كامل في التعامل مع ايران، لذلك لم يملك سوى سلاح التهديد، لا من اجل «اخافة» ايران، بل اخافة امريكا، على حد تعبير اولمرت.

هذه الحقيقة كشفت عنها الصحافية شوفال عندما قالت ان :»الجيش الإسرائيلي يعتقد أن الأطراف في المفاوضات النووية في الحقيقة وصلت إلى طريق مسدود.. ومع ذلك فإن الرسائل التي تلقّتها إسرائيل من الولايات المتحدة، هي الرغبة الأميركية في استكمال المفاوضات في هذه المرحلة». لكن المستوى الأمني في الكيان «يتوقّع فرض مزيد من العقوبات على إيران وتشديدها، أو على الأقلّ تطبيق العقوبات الحالية، والمزيد من النشاطات الهجومية من قِبل الولايات المتحدة، وخلق الخيار العسكري الأميركي الموثوق، الذي بطبيعة الحال سوف يعطي قوة وصدقية للخيار العسكري الذي تعمل إسرائيل على إعداده وسيجري التدرّب عليه في غضون أسبوعين".

غانتس الذي يزور واشنطن الان وهدد بمهاجمة ايران، كان قد زار واشنطن قبل عام ونقلت عنه الصحافة الاسرائيلية، قوله انه أبلغ الإدارة الأمريكية، خلال زيارته لواشنطن، بأنه أصدر أوامره بالاستعداد للهجوم ضد إيران. وحينها سربت الصحافة الاسرائيلية خبرا مفاده ان «إسرائيل» قد خصصت ١,٥ مليار دولار لإعداد القوات المسلحة لتنفيذ ضربة محتملة ضد مواقع نووية إيرانية، كما بدأوا بمناورات كبرى اطلقوا عليها «مناورة مهاجمة ايران"!.

حمى التهديدات ضد ايران وصلت حينها حدا، دفعت «أستاذ» العلوم السياسية في جامعة القدس الغربية، مئير المصري، للقول :»إذا لم تدُكّ إسرائيل منشآت إيران النوويّة قبل نهاية شهر آذار/ مارس، سمّوني سوسن"!.

من الواضح ان كل العويل الإسرائيلي هو لمنع امريكا من العودة الى الاتفاق النووي، او فرض اتفاق نووي بمقاييس إسرائيلية على ايران، وإلا فان الكشف عن مواعيد لمهاجمة ايران، وتسريب خطط عسكرية للصحافة لمهاجمة ايران، تكشف، كما قلنا سابقا، عن عجز وضعف ويأس وإحباط الكيان الاسرائيلي، في مواجهة ايران، فعندما يكشف الكيان عن اسراره فان من المؤكد انه لا يملك اسرارا بالاساس، فهذا الكيان الغادر لم يكشف يوما عن امر كان بمقدوره فعله.

العالم